LINGUISTIC ISSUES

ISSN Online: 2773-2886 | ISSN Print: 2773-2894

A biannual peer reviewed academic non-profit and open access journal on Various Language and Linguistic Issues

Article title: Linguistic policy and Arabization policy in Algeria

Author(s): Atallah Boukhira

Source: Linguistic Issues Journal(LIJ) | مجلة قضايا لغوية, Vol. 5, No. 1(Special), (April 2024), PP130-143

Publisher: Center for Scientific and Technical Research for the Development of the Arabic Language(CSTRDAL) - Linguistic Research Unit and Arabic Language Issues in Algeria(LRUALIA)

Url: https://qadaya-lugawiyat.dz/index.php/LIJ/article/view/126

How to cite(APA): Boukhira, A. (2024). Linguistic policy and Arabization policy in Algeria. مجلة قضايا لغوية | Linguistic Issues Journal, 5(01(Special), 130–143. https://doi.org/10.61850/lij.v5i01(Special).126

Usage Agreement: By using the LIJ journal you are indicating your acceptance of the Terms & Conditions of Use, available at: https://qadaya-lugawiyat.dz/index.php/LIJ/Usage_Agreement

Qaḍāyā luġawiyaẗ (Linguistic Issues) is licensed under a **Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License**

This content is **Open Access**

Disclaimer

The opinions expressed in the texts published are the author's own and do not necessarily express the views of the Editorial team of the Journal of **Qaḍāyā luġawiyaẗ** (Linguistic Issues)

The Authors assume all responsibility for the ideas expressed in the materials published

Authors warrant that the rights of third parties will not be violated and that the publisher will not be held legally responsible should there be any claims for compensation

Copyright © **Qaḍāyā luġawiyaẗ (Linguistic Issues)** 2024 - All Rights Reserved
Center for Scientific and Technical Research for the Development of the Arabic Language(CSTRDAL)
Linguistic Research Unit and Arabic Language Issues in Algeria(LRUALIA)

For more information about LIJ, please visit: https://qadaya-lugawiyat.dz or contact us: contact@qadaya-lugawiyat.dz

السياسة اللغوية وسياسة التعريب في الجزائر

Linguistic policy and Arabization policy in Algeria

د. عطاالله بوخيرة *
مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية – وحدة ورقلة-

Atallah Boukhira

Center for Scientific and Technical Research on Arabic Language Development – Ouargla Unit
attallahbokh@gmail.com

تاريخ استلام المقال: 2024/01/21	تاريخ القبول: 2024/04/28	تاريخ النشر: 2024/04/30

ملخص

هذا البحث عبارة عن وصف سياسية التعريب في الجزائر باعتباره سياسة لغوية اعتمدتها الجزائر لإعادة الوضع اللغوي للبلاد إلى الأصل الذي كانت عليه قبل الاستعمار الفرنسي، وهو اللغة العربية لغة الدولة الجزائرية ولغة الجزائريين، بعدما كانت اللغة الفرنسية هي اللغة التي ورثها الجزائريون عن الاستعمار الذي دام أكثر من قرن محتلا الجزائر ، ولأن هذا الوضع اللغوي يعتبر دخيلا على الجزائر فقد حاولت السلطات المتعاقبة على البلاد بعد الاستقلال فرض التعريب واستعمال اللغة العربية، وقد مرّ التعريب في الجزائر بمراحل مختلفة، اختلاف كل مرحلة رئاسية، وتطور في كل مرحلة وشهد قرارات مختلفة ومتنوعة، نحاول أن نبينها ونصفها في هذا البحث.

الكلمات المفاتيح: التعريب؛ السياسة اللغوية؛ اللغة العربية؛ الجزائر؛ التخطيط اللغوي.

Abstract

This research is a description of the Arabization policy in Algeria, considered a linguistic policy adopted by Algeria to restore the linguistic situation of the country to its original state before French colonization. The goal was to establish Arabic as the language of the Algerian state and its people, replacing the French language that Algerians inherited during more than a century of colonial rule. Recognizing this linguistic situation as foreign to Algeria, successive authorities in the country, after gaining independence, attempted to impose Arabization and promote the use of the Arabic language. The process of Arabization in Algeria has undergone various stages, with each presidential term bringing its own changes and developments. Different decisions and measures have been implemented throughout each stage. This research aims to outline and describe these stages, highlighting the diverse decisions and developments that characterized the Arabization process in Algeria

Keywords: Arabization; linguistic policy; Arabic language; Algeria; linguistic planning.

* **المؤلف المرسل: عطاالله بوخيرة** **البريد الإلكتروني:** attallahbokh@gmail.com

1. مقدمة

السياسة اللغوية هي مجمل القرارات المتخذة من قبل السلطات العليا بعد مشاورات معمقة، واستشارة أهل الاختصاص، فيما يخص الوضع اللغوي للبلاد، وتكون عادة في شكل مراسيم رئاسية منشورة في الجريدة الرسمية للبلاد، الغرض منها تطبيق وتعميم تلك القرارات والسياسات اللغوية المتخذة من قبل السلطة في كافة أرجاء الوطن، وهي تختلف عن التخطيط اللغوي الذي هو عملية سابقة للسياسة اللغوية تقوم به مؤسسات لغوية مختصة في الشأن اللغوي، وترفع توصياتها للسلطات العليا، ويمكن لهذه الأخيرة قبول تلك التوصيات أو رفضها، فالقرار الأخير يرجع لها كونها السلطة الحاكمة.

وإذا نظرنا للتعريب في الجزائر نجده عبارة عن مجموعة من السياسات اللغوية المتخذة من قبل الرؤساء المتعاقبين على الحكم في الجزائر، فالجزائر لها وضع خاص كونها خضعت للاستعمار الفرنسي مدة طويلة، وحين نيلها للاستقلال وجدت نفسها في أمام وضع لغوي غير الذي كانت عليه قبل الاستعمار، فاللغة الفرنسية هي اللغة التي كانت سائدة في الاستعمال المؤسساتي بعد الاستقلال، وكل الوثائق مفرنسة، حتى التعليم كان باللغة الفرنسية، أمام هذا الوضع اللغوي الخطير كان لزاما على السلطات العليا في البلاد اتخاذ إجراءات للتعريب، وخاصة تعريب المدرسة الجزائرية كونها تحتضن الأجيال القادمة للبلاد، وكانت رؤية السلطات العليا أن يكون الجيل القادم معربا قد درس وتعلم باللغة العربية، وأن تكون الجمهورية الجزائرية لغتها الوطنية اللغة العربية كما هو منصوص عليه في الجريدة الرسمية. فكيف كانت سياسية التعريب في الجزائر؟ وما مراحل التعريب التي مرّ بها ؟ وكيف كانت مرحلة كل رئيس وما القرارات المتخذة في فترة رئاسته؟

2. علاقة السياسة اللغوية بعلم اللسانيات الاجتماعية

على مرّ الأزمان قام الناس بمراجعة وضعهم اللغوي فالأمر ليس بالجديد، ومحاولاتهم لوضع قوانين جديدة للاستعمال اللغوي محاولات تاريخية، كما أن اختيار الدّول للغة تسيير البلاد ووضعها كلغة رسمية للبلاد موجود عبر التاريخ، إلا أن كل هذه الأفعال وكل هاته التدخلات لم تكن على أساس نظري ولا على أساس علمي، ولم تكن مبنية على أساس بحوث ميدانية ومسح شامل لعلاقة اللغة بالمجتمع، خاصة إذا كانت عبر قرار سياسي دون مشورة أهل الاختصاص من لسانيين ولغويين، وعلماء الاجتماع، وغيرهم ممن له علاقة بالأمر (أوذاينية و حسني، 2015، صفحة 154).

فالبدايات لمثل هذا النوع من الدراسات والتي تهتم برسم خطة علمية، ووضع منهج لغوي صحيح لإدارة تعدد اللغات في بلد ما، لم تظهر إلا في العصر الحديث ، ولعل حلقة براغ التي درست تقييس اللغة التشيكية بعمق ودراسة علمية من الأوائل الذين اقتحموا مجال السياسة اللغوية والتخطيط لها، كما يعد العالم أنطوان مي ممن درسوا بجدية القوانين التي تحكم وضع اللغة في المجتمع ذو اللغات المتعددة، وقام بتوجيه اللغويين من بعده لاستكشاف هذه القوانين والغوص والتعمق فيها، ففي سنة 1906م رسم لهم المنهج قائلا: الواجب علينا معشر اللغويين أن نقوم بتحديد البنية الاجتماعية التي تتفق مع البنية اللغوية المعينة، وعدم ترك المجال للصدفة، وذلك بالدراسة العلمية للغة والمجتمع، كما أنه يجب علينا كذلك تحديد كيف تتمثل التغيرات البينة الاجتماعية في تغيرات البنية اللغوية، وكيف تتأثر لغة المجتمع بأي تغير يطرأ على هذا المجتمع (أوذاينية و حسني، 2015، صفحة 155).

ظهر مصطلح التخطيط اللغوي على لسان فارنش أو ما ظهر، ولم يكتب له الشيوع إلا على لسان العالم الأمريكي هوجن الذي أدخله ضمن كتاباته في أدبيات علم الاجتماع اللغوي وهو عالم متخصص في اللسانيات الاجتماعية، وذلك في مقالة سنة 1959م، خصصت لدراسة الوضع اللغوي النرويجي. أما مصطلح السياسة اللغوية فقد أضافه فيشمان في كتيب نشره سنة 1970م، فظهرا المصطلحان (السياسة اللغوية والتخطيط) في تلك السنوات دون تعريف دقيق لهما؛ لأن المصطلحين ظهرا في خضم علمين مزالا ناشئين هما علم اللغة التطبيقي واللغويات الاجتماعية، ولم يتفق بعد العلماء على تسميتها في ذاك الوقت، فكانت بحوث إدارة التعدد اللغوي جزءا من السياسة اللغوية ضمن علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة التطبيقي الجديدان (أوذاينية و حسني، 2015، صفحة 155).

لقد تم الإدراك بأن علم اللغة الاجتماعي علم يجلي كثيرا من الغموض الذي يلف طبيعة اللغة وطبيعة المجتمع، وذلك للاهتمام الواسع به في ستينيات القرن الماضي وإذا كانت اللغة تدرس من قبل السياسة اللغوية والنشاط الرئيسي لها، فإن علم اللغة الاجتماعي يدرس السياسة والتخطيط اللغوي ويقع في صميم مجاله لارتباطهما بالمجتمع واللغة ارتباطا وثيقا، كما يرى ذلك فيشمان بل وصل حتى إطلاق تسمية علم الاجتماع اللغوي التطبيقي على التخطيط اللغوي. كما لاحظ لويس جان كالفي أن تطور السياسة اللغوية من تطور علم اللغة الاجتماعي، وأن تطور هذا العلم كان من نتائج الاهتمام البالغ بالسياسات اللغوية (أوذاينية و حسني، 2015، صفحة 156)

2.مفهوم التخطيط اللغوي

يعرّف التخطيط اللغوي:" بأنه كل الجهود الواعية التي تهدف إلى تغيير السلوك اللغوي لأي جماعة لغوية، وبعبارة أخرى إنه يشمل كل ما يؤدي إلى تغيير السلوك اللغوي من وضع كلمة جديدة إلى وضع لغة جديدة" (كزار، 2018م، صفحة 52).

فهو يشمل مجموعة من النشاطات لتوجيه المتحدثين بتلك اللغة والكتاب بها في مجتمع سمته ضعف التماسك اللغوي لنمط لغوي معين متماسك، ومن هذه النشاطات الإملاء، وقواعد اللغة، ومعاجم نموذجية، وهذا ما يسمى بالتطبيق العملي للمعرفة اللسانية يكون فيها ممارسة الأحكام بالخضوع للتجربة الفعلية بدل الاقتصار على الوصف وتكون في شكل اختبارات بين الأنواع اللغوية الموجودة (كزار، 2018م، صفحة 52).

بجانب مصطلح التخطيط الغوي نجد مصطلحا آخر يجعله بعض من علماء اللغة الاجتماعيين بمثابة المرادف له وهو مصطلح السياسية اللغوية، وبعضهم من يفرق بين المصطلحين كون التخطيط اللغوي عبارة عن مجموعة من الأساليب يقوم بها المختصون لوضع لغوي معين، ويأتي تنفيذ ذلك أو رفضه من طرف السياسة اللغوية بعد القيام بتعديلات إضافية أو حذف بعض ما جاء من بنود في التخطيط اللغوي، لذلك فهو جزء من السياسة اللغوية أو مرحلة سابقة لها .

ويحقق التخطيط اللغوي فوائد سياسية واجتماعية واقتصادية للدولة والمجتمع حسب رؤية اللسانيات الاجتماعية لها، إضافة إلى المنافع اللغوية، ولتنفيذ التخطيط اللغوي يجب أن يتشارك فيه فئات مجتمعية معينة كرجال الدين والعلماء والكتاب والأدباء والمعجميين والمترجمين والشعراء واللغويين والقانونيين (كزار، 2018م، صفحة 53).

3.مفهوم السياسة اللغوية

"السياسة اللغوية" مصطلح يدخل ضمن قائمة مصطلحات اللسانيات الاجتماعية، ومفهومه واسع وشامل، وهو يقابل كلمة" politique linguistique"في اللغة الفرنسية، وكلمة" language policy في اللغة الإنجليزية، ويعرفها لويس جان كالفي بقوله:" نحن نعتبر أن السياسة اللغوية هي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن" (كالفي، 2008م، صفحة 221) ، كما يحيل هذا المصطلح على شكل من أشكال القرارات التي يتخذها الفاعل الاجتماعي بغرض توجيه لغة أو عدة لغات متنافسة في وضع ما، أو هو

محاولة بناء تصور معين بهدف حماية لغة ما أو توجيهها انطلاقا من العلاقة التي تفرضها الحياة الاجتماعية باللغة (الغازي و السرتي، 2018م، صفحة 58).

من هذا المنطلق "سنطلق تسمية السياسات اللغوية على القرارات التي تختص بالعلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية"، وبشكل عام فإننا نفهم من كلمة "سياسة لغوية" كل أشكال القرارات التي تضطلع بها الدّول والحكومات أو الفاعلين الاجتماعيين أو المالكين لسلطة القرار، فتنتج عنها خطط مصادق عليها تنص على سياسة لغوية معينة تحتضنها الدساتير، وتهدف هذه السياسة إلى خلق علاقة وطيدة بين اللغة والمجتمع أولا. ثم بناء تصور يصبو إلى إحياء لغة أو اعتمادها أو عصرنتها، أو تغليب لغة على أخرى، أو خدمة توجه فكري أو سياسي أو ثقافي أو غيره، وهذه الخيارات تدرس في العادة دراسة علمية كي تلامس الأهداف المرجوة (الغازي و السرتي، 2018م، صفحة 58).

4.أهداف السياسة اللغوية

أول هدف للسياسة اللغوية هو تحديد اللغة الرسمية للبلاد، اللغة التي يكتب بها دستور الدولة، وتحدد في مادة من مواده بأنها اللغة الرسمية للبلاد، وبعد اختيار اللغة الرسمية تأتي بعد ذلك الأهداف الأخرى للسياسة اللغوية وهو كيفية اعتماد ونشر واستعمال تلك اللغة الرسمية، في مختلف الإدارات، ومؤسسات الدولة، والتعامل بها بين الأفراد، ويأتي اختيار اللغة الرسمية للبلاد على أساس لغة الشعب الغالبة، أو يتم اختيار أكثر من لغة كما هو واقع في بعض البلدان تجنبا للحساسية بين أفراده وعدم التمييز بينهم.

5.التعريب

1.5.مفهوم التعريب: كلمة " التعريب" مشترك لفظي باللغة العربية يدل على أربعة معاني هي:

1-اتخاذ شعب بأكمله اللغة العربية لغة تواصل، كما في تعريب القبائل.

2- نقل لفظ أجنبي إلى اللغة العربية مع ما يقتضيه ذلك من تعديل وتحوير، كما في قولنا: كلمة " فلسفة " كلمة معربة من اليونانية.

3-ترجمة نص كامل من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، كما في قولنا: هذا الكتاب من تعريب فلان.

4- اتخاذ العربية لغة التعليم والإدارة والحياة العامة بدل من لغة المستعمر القديم، كما في تعريب الدواوين في زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وكما في التعريب الذي ما زال يطالب به

المثقفون العرب منذ استقلال بلدانهم العربية خلال القرن الميلادي العشرين حتى اليوم (القاسمي، 2009م، صفحة 139).

2.5. مراحل التعريب في الجزائر

1.2.5.فترة بن بلة 1962

اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للبلاد في الجزائر هذا ما نص عليه دستور سنة 1963م غداة الاستقلال، لكن كان هذا النص مجرد حبر على ورق فالواقع كان يقول عكس ذلك، وكانت اللغة الفرنسية لغة مستعملة آنذاك في مختلف الإدارات والمؤسسات الجزائرية، لكن لم يمنع هذا من محاولة تطبيق ما نص عليه الدستور الجزائري من أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية لذلك فكان تطبيقها صعبا للغاية خاصة في ظل وجود تيار معاد مفرنس متغلغل في الإدارة وفي المؤسسات الرسمية للبلاد التي كانت تعارض بقوة القانون؛ إما إنه لا يخدمها كونها طبقة مفرنسة واللغة العربية صعبة عليهم إذا فرض عليهم التعامل بها في حياتهم العملية، أو لحاجة مخفية في نفوسهم الله أعلم بها، لذلك لم يكن موقف القيادات السياسية واضحا، فتصريحات بن بلة لم تفصل بوضوح طبيعة اللغة التي ستختار للعمل بها، بل كانت أغلب تصريحاته وصفا للوضع اللغوي للبلاد، ومحاولة عرقلة التعريب مثل قوله:" بخصوص التعريب أشير إلى أنه مشكل عويص لم يغب عنا لأننا حاولنا أن نقدم حلا مؤقتا لأنه ليس بالسهل حله بين يوم وآخر.

يرى محمد الطيب العلوي أن الرئيس بن بلة وأمام هذا الوضع اللغوي المتأزم وحداثة الدولة الجزائرية في استقلالها قد بذل الرئيس جهود كبيرة لمعالجة وتصحيح الوضع اللغوي للبلاد، لكن ما حال دون تحقيق تلك الجهود، وتطبيق التعريب في الجزائر الضغوط الممارسة عليه من طرف أطراف لا تريد تطبيق التعريب أو تأجيله لأسباب، وكذلك عدم اطلاعه ومعرفته الحقيقية لوضع التعليم في البلاد، فقد كانت تصله تقارير مغلوطة من قبل المكتب السياسي للحزب، لذلك ونتيجة لهذا تردد وتمهل الرئيس بن بلّة في تعريب العلوم، وتعريب المدرسة الجزائرية، أما من حيث المبدأ ومن حيث الفكرة فقد كان بن بلّة حريصا على أن تكون المدرسة الجزائرية معرّبة، وأن يدرس تلاميذها بلغتهم العربية، وملمح ذلك من خلال تصريحاته التي تؤكد تجذر الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر يقول: أننا إذا كنا لا نملك بشكل كامل اللغة العربية، فإن هذا لا يبعدنا في أن نحس أننا عرب في عمق قلوبنا .. إن التعريب لا يمكنه أن يكون إلا نمط حياة وتفكير، وليس هناك مستقبل لهذه البلاد إلا في التعريب (لوصيف، 2009م، صفحة 380).

"ونتيجة لما سبق ذكره اتسمت فترة حكم الرئيس بن بلّة باستمرار الازدواجية اللغوية على المستوى الثقافي لاسيما التعليم، ويعتبر هذا حسب ما نراه أمرا طبيعيا لحداثة الاستقلال من جهة، وتأثير المشروع الاستعماري الثقافي على الثقافة واللغة الجزائرية" (لوصيف، 2009م، صفحة 380).

إن سياسة بن بلّة كانت ترمي للعودة إلى الأصل بإعادة اللغة العربية إلى المؤسسات الجزائرية التي وجدت نفسها مفرنسة غداة الاستقلال، حيث إن المستدمر الفرنسي فرض لغته على المؤسسات والأفراد، لكن بن بلّة من خلال تصريحاته يبدو أنه رافض لبقاء اللغة الفرنسية في البلاد.

من قرارات وتعليمات بن بلّة والتي تعدّ جريئة وحاسمة تلك التي اعتمدت في التعريب، وخاصة في التعليم الأساسي، حيث قرر أن تكون اللغة العربية لغة التدريس بجانب اللغة الفرنسية بدءا من السنة الدراسية المقبلة في الابتدائي، وكان هذا القرار قد اتخذته وزارة التعليم الابتدائي والثانوي بأمر من الرئيس في أول دخول مدرسي للجزائر المستقلة في أكتوبر 1962م، وذلك بفرض تدريس اللغة العربية لمدة سبع ساعات في الأسبوع في جميع المدارس التعليمية في الجزائر، وهذا القرار يعدّ شكلا من أشكال تغيير أوضاع المدرسة الجزائرية الموروثة عن العهد الاستعماري، وتصريح بالنية الثابتة والعزيمة الراسخة على تغيير الوضع اللغوي رغم الصعوبات الكثيرة التي تقف أمام تطبيق هذا القرار، وأولها توفير معلمين بالغة العربية وقد تم لأجل ذلك توظيف 3452 أستاذا ومعلما لتدريس اللغة العربية كلغة وطنية لا كلغة أجنبية لأو مرة في عهد الجزائر المستقلة، وإعطائها الوقت الكافي ضمن الحصص الأسبوعية (تقرير، 1973-1974م، صفحة 390).

2.2.5.فترة هواري بومدين:

قضية التعريب بالنسبة لهواري بومدين كانت قضية ثورية ووطنية، لذلك فقد بنى سياسته الحكمية على نهج ثورة نوفمبر في جانبها الثقافي، ولأن اللغة محور الثقافة فقد أولى بومدين عناية كبيرة بالتعريب لإعطاء اللغة العربية مكانتها المستحقة في التعليم، وتعطى لها الأولوية على اللغات الأجنبية، فالدراسة بالعربية جزء من الهوية الجزائرية وتطبع الشخصية الوطنية، والتعليم مهما تطور لن يكون ذا جدوى إلا إذا كان وطنيا وباللغة الوطنية، وسيعتريه النقص ما لم يعتمد على اللغة العربية لغة البلاد، أما تهميشها والاعتماد على اللغات الأجنبية في التعليم والبحث والتطوير سيخلق وضعا خطيرا ويهدد الأمة في شخصيتها وهويتها، وتكون عرضة للانقسامات والتصدعات وغيرها من

الأخطار التي حتما سيكون التمسك باللغة العربية واعتبارها للغة الرسمية للبلاد حصنا منيعا ضد تلك الأخطار (لوصيف، 2009م، صفحة 381).

وبومدين ليس ضد تعلم اللغات الأجنبية والتفتح على اللغات الأخرى، بل من الجميل تعلّمها للاطلاع على الثقافات الأخرى، واستكشاف العلوم والاختراعات وما جدّ فيهما من جديد، لكن لا يكون ذلك إلا بعد التمكن من ناصية اللغة العربية، فالتعريب لا يقصد به مهاجمة اللغات الأجنبية ولا المتكلمين بها ولا قطع أرزاقهم، بل هي حركة ثورية وطنية شاملة لإعادة الاعتبار للغة العربية (لوصيف، 2009م، صفحة 381).

وقد طبق بومدين في عهدته القرار القاضي بتعريب السنة الثانية ابتدائي تعريبا كاملا، بعد أن كان جزئيا تدرّس بعض مواده باللغة الأجنبية، حيث قرر عدم تدريس مواد السنة الثانية باللغة الأجنبية، وتدريسها فقط باللغة العربية، وذلك في أكتوبر سنة 1967م، وارتفع في هذه السنة أيضا عدد المعلمين بالعربية إلى 17.047، ونظرا لهذه القرارات أضحت قضية التعريب قضية وطنية مرتبطة بنيل الاستقلال التام ونيل الحرية في جميع جوانبها، ليس الحرية بخروج المستعمر من الجزائر فقط، بل خروج ثقافته ولغته معه، وعدم بقائها في الجزائر كلغة مسيطرة على نواحي الحياة، وأصبح التعريب بفضل قرارات بومدين مسألة تثار بين المثقفين والشخصيات الوطنية، وها هو أحمد طالب الإبراهيمي يصرّح فيما معناه إن التعريب خيار لا بدا منه ولا يسعنا الهروب منه، وأمر تطبيقه ليس رفضا للغات الأجنبية إنما هو خيار يتعلق بالهوية الوطنية ومسألة التجذر في أرض الوطن وأصولنا كعرب ولغتنا العربية، وعدم التنصل منها، فالتعريب في المقام الأول بعد وطني قبل أن يكون بعداً علميا وحضاريا (حالة، 2018م، صفحة 319).

في عهدة الرئيس بومدين تجسدت الكثير من الجهود الميدانية التي أعطت للغة العربية مكانتها الحقيقية في الجزائر وبدأت تتبوأ مقعدها منذ سنة 1971م، كل ذلك بفضل قرارات الرئيس هواري بومدين لصالح اللغة العربية والتعريب في الجزائر وتمثل ذلك في انعقاد مؤتمرات وندوات خاصة بالتعريب واللغة العربية منها الندوة السنوية الأولى لإطارات التربية في الجزائر، وكان موضوعها الأساسي التعريب، وقد خلصت في ختام الندوة بالمصادقة على التعريب في جميع أطوار التعليم، وعقدت الجزائر المؤتمر العربي الثاني للتعريب شاركت فيه 15 دولة، وذلك سنة 1973م، تناول فيه المشاركون والسبل الكفيلة بتطوير اللغة العربية وخصائصها، والبحث في توحيد المصطلحات العلمية بين الدول العربية،

وتعهدت فيه الجزائر المنظمة للمؤتمر بالعمل على تنفيذ التوصيات التي خرج بها المؤتمر والتي تنص على ضرورة اعتماد اللغة العربة في التعليم (حالة، 2018م، صفحة 381).

3.2.5.مرحلة الشاذلي بن جديد

في مرحلة الشاذلي بن جديد تغير مفهوم التعريب ليصبح بدله استعمال اللغة العربية، وانعقد في مرحلته المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في الفترة ما بين 27 ديسمبر إل 01 جانفي 1979م، والذي طرح عدة مسائل تتعلق بالوطن والتي أعلن عنها في المواثيق والدساتير السابقة، فصياغة النظام التعليمي برواية جديدة مبني على أساس أن اللغة العربية لغة التعليم فيه، ومؤسس وفق تعاليم الدين الإسلامي وعادات المجتمع الجزائري، يكون هذا النظام مصاغ على فترات متعاقبة وبإصلاحات جزئية للوصول للتغيير الشامل وبناء نظام تربوي وطني (حالة، 2018م، صفحة 326).

كما تم في مرحلة الشاذلي الإقرار بجعل اللغة العربية لغة التعليم لكل المواد الدراسية في جميع الأطوار التعليمية في كل مدارس الوطن الجزائري ليتحقق بذلك توحيد التعليم على جميع المناطق، وتأصيله بإدخال المناهج التعليمية التي تتوافق مع عادات وقيم الجزائريين ومع دينهم الإسلامي، كما تأسست المدرسة الأساسية في مرحلة حكم الشاذلي، وانطلق العمل الفعلي بها سنة 1980م، وتم من خلاله تمديد المرحلة الدراسية إلى تسع سنوات وهي مرحلة إلزامية للدراسة، وتعويض المرحلة الابتدائية والمتوسطة ودمجهما مع بعض في المرحلة الأساسية مع التأكيد على ربط المدرسة بمحيطها الاجتماعي والثقافي، أما التعليم الثانوي فقد أدرجت فيه تخصصات متنوعة وشعب مختلفة، وتم تنويع المسارات الدراسية فيه، والعمل على تطوير التعليم من خلال تطوير أساليب التدريس والتوجيه وطرق التعامل مع المعارف والعلوم (حالة، 2018م، صفحة 327).

من خلال ذلك يتبين أن التعليم قد أصبح باللغة العربية في مرحلة الشاذلي في جميع مستويات التربية والتكوين، ولم تعد هناك مدرسة تفرض التعليم باللغة الأجنبية وبذلك كون الهدف من تعميم اللغة العربية على جميع مناحي التعليم قد تحقق، وعملية التعريب الشامل أضحت واقعا ملموساً، ولم تعد اللغة الفرنسية إلا مجرد لغة أجنبية تدرس كغيرها من اللغات الأجنبية ولا علاقة لها بتدريس المواد، وبذلك تم إضفاء الصبغة الوطنية على المنظومة التربوية، وأصبح التعريب مجسداً في مختلف المتوسطات والثانويات في جهات الوطن المختلفة، أما الصراع اللغوي الذي فقط بين العربية والفرنسية أضيفت له اللغة الانجليزية، وأصبح صراعاً بين عدة لغات، أما التعليم العالي فلم يشمله

التعريب الكلي لجملة أسباب منها نقص الإطارات التعليمية القادرين على التدريس باللغة العربية، ونقص الكتب المحررة باللغة العربية التي تعين الدارس والمدرس لفهم العلوم (عاشور و بحة، 2021م، الصفحات 1633-1634).

في هذه الفترة فترة الثمانينات عرفت بمرحلة التأسيس للمؤسسات اللغوية خدمة للغة العربية، ففي سنة 1981م تم إنشاء المجلس الأعلى للغة الوطنية برئاسة عبد الحميد مهري رئيس حزب جبهة التحرير الوطني آنذاك، وكان هدفه الأساسي السهر على تطبيق برنامج تعميم استعمال اللغة العربية في جميع أنحاء الوطن من خلال المتابعة والمراقبة لمدى استعمال اللغة العربية في المؤسسات الوطنية، وفي سنة 1986م، تم إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، وكان هدفه خدمة اللغة العربية وترقيتها لمصاف اللغات العالمية، وتطويرها لتواكب مستجدات العصر الحديث (عزاز، 2018م، صفحة 01).

وفي التسعينيات تم إصدار قانون تعميم استعمال اللغة العربية، "وهو قانون رقم 91-05 مؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 المتضمن استعمال اللغة العربية، وذلك في مادتيه الأولى والثانية (01، 02) من الفصل الأول منه أن: يحدد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها، وحمايتها"، وفي مادته الثانية :"اللغة العربية من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة"[1]

وصدور القانون في الجريدة الرسمية يعني ضرورة التزام كافة المؤسسات والهيئات الوطنية العمومية باستعمال اللغة العربية في معاملاتها ومراسلاتها، وفي كل نواحي العمل، ولذلك بهدف تعميمها ونشرها على نطاق واسع بين الناس، وجعلها لغة الإدارة والعمل بدل اللغة الفرنسية، ولغة العلم لتواكب التطور اللغوي الذي تشهده باقي اللغات العالمية الأجنبية، لكن تطبيق ذلك على أرض الواقع لم يتحقق بالشكل الكامل، حيث برزت آنذاك ضغوط شديدة على الرئيس الشاذلي بن جديد لعدم التوقيع على القانون بحجة إعادة قراءته بالمجلس، لكن الرئيس لم يرضخ لتلك الضغوط وأصر على توقيع القانون وصدوره في 16 جانفي 1991، تحت البند رقم91-05 في الجريدة الرسمية، وكان

([1]) القانون رقم 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، الجريدة الرسمية رقم 03.

هذا التوقيع من الشاذلي للقانون من المآثر التي تحتسب له، وهذا ليس بغريب على شخصيته المعروفة بحب الوطن والعروبة وكل ما يمت بصلة إلى لغة الضاد (عزاز، 2018م، صفحة 01)

4.2.5.فترة اليامين زروال

قبل مجيء اليامين زروال إلى الرئاسة، وفي فترة بوضياف قام هذا الأخير بإقرار تأجيل على قانون تعميم استعمال اللغة العربية رقم 91-05، وذلك بتمديده بحجة عدم توفر الشروط اللازمة لتطبقه وذلك في مرسوم تشريعي رقم 92-02 المؤرخ في 04 جويلية 1992، واستمر القانون مجمداً حتى فترة اليامين زروال الذي ألغى تجميد القانون بالأمر رقم 96-30 في 21 ديسمبر 1996م، ولتطبيق القانون نص على تأسيس المجلس الأعلى للغة العربية في المادة 23 منه، وقد قام الرئيس بهذا الإلغاء رغم المعارضة الشديدة من البعض للقانون، وسرد بعض الأسباب الواهية لعدم تطبيقها القانون في هذا الوقت ومحاولة تأجيله عدة مرات، إلا أن شجاعة الرئيس حالت أمام أغراضهم للحيلولة دون تطبيق القانون، ويعدّ هذا الإلغاء بمثابة القرار الجريء للرئيس وأحد القرارات المشرفة له التي تدخل في إطار إعادة السيادة الوطنية التي كادت تنهار فترة التسعينات، وقد تبع هذا القانون عدّة إجراءات منها إنشاء عدد من المؤسسات اللغوية منها مركز البحوث العلمية والتقنية لتطوير اللغة العربية، والمجلس الأعلى للغة العربية، تعمل هذه المؤسسات على السهر الحثيث على تفعيل قانون تعميم استعمال اللغة العربية وإحيائها، وإعادة استعمالها في شتى مرافق الحياة العامة لاستعادة مكانتها المستحقة (عزاز، 2018م، صفحة 01)، والمجلس الأعلى للغة العربية أنشأ بمقتضى القانون رقم91-05 من المرسوم الرئاسي المؤرخ في 16 فيفري 1991م، المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، ووفقا للمرسوم رقم 226/98 المؤرخ في 11 يوليو 1998م، تم تنصيب المجلس الأعلى للغة العربية يوم السبت 28 سبتمبر 1998م من طرف رئيس الجمهوريّة، اليامين زروال، إذ قام المجلس بأنشطة متعددة؛ بحيث عقد دورته الأولى في 28 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 1998م؛ وناقش وصادق على النظام الداخلي وبرنامجه السنوي، كما شكّل لجانه الدائمة وانتخب رؤساءها ومباشرة بعد الدورة شرع المجلس في تجسيد برنامجه؛ حيث عمل بقيادة عبد المالك مرتاض" (العربية، 1999م، صفحة 245).

6.الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

-التعريب في الجزائر كان عبارة عن سياسة لغوية قررتها السلطة العليا في البلاد وتدرجت عبر مراحل، وتنوعت عبر فترات رئاسية مختلفة.

-كانت المرحلة الأولى أثناء حكم بن بلة من أصعب المراحل، حيث مازالت الجزائر حديثة عهد بالاستقلال، وكانت كل المؤسسات مفرنسة، لذلك فقرارات بن بلة بخصوص التعريب كانت جريئة، وكانت صعبة خاصة في ظل وجود تيار معادي للعربية ومتغلغل في مؤسسات الدولة المؤثرة. لكن رغم ذلك فالرئيس بن بلة قد بذل جهودا كبيرة لمعالجة الوضع وتحديد التوجه اللغوي للبلاد.

-اتسمت فترة هواري بومدين باتساع سياسة التعريب في الجزائر، واتخاذ قرارات أكبر لصالح التعريب، فقد طبق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا؛ أي بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية وحدها، وعدم تدريس أية لغة أجنبية في هذا المستوى، وقد ارتفع عدد المعلمين بالعربية في فترة حكمه.

- في مرحلة الشاذلي بن جديد تم إضفاء الصبغة الوطنية على المنظومة التربوية من خلال جعل اللغة الفرنسية مجرد لغة أجنبية كغيرها من اللغات يتم تدريسها كلغة محايدة لا ترتبط بالمواد الأخرى، وتجسد علميا تعريب في عدة متوسطات وثانويات على مختلف جهات الوطن. وفي فترته تم إصدار قانون تعميم استعمال اللغة العربية.

-في فترة اليامين زروال تم إلغاء التجميد بالأمر رقم 96-30 في 21 ديسمبر 1996، وقد نص الأمر في مادته 23 على تأسيس المجلس الأعلى للغة العربية لتطبيق القانون، ويعدّ هذا الإلغاء أو رفع التجميد عن القانون شجاعة كبيرة من الرئيس زروال الذي أنهى فترة حكمه بقرارات مشرفة أعادت السيادة الوطنية المفقودة طيلة سنوات المأساة الوطنية، كما تم في فترته إنشاء العديد من المؤسسات التي تسهر على حماية اللغة العربية وإعلاء مكانتها

7. المراجع

1- المجلس الاعلى للغة العربية. (1999م). المجلس الاعلى للغة العربية. *مجلة اللغة العربية ،المجلد 01* العدد(01)، ص245.

2- تقرير. (1973-1974م). تقرير وزارة التعليم الابتدائي والثانوي. *مجلة الأصالة* ، العدد(17)، ص390.

3- كزار ،حسن. (2018م). *اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة التلقي والتمثلات*.: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

4- عزاز ،حسينة. (2018م). اللغة العربية في الجزائر بين التشريع القانوني والتشريع. *المجلة الثقافية الجزائرية*.

5- حالة.،خديجة (2018م). تعريب المدرسة في الجزائر بعد الاستقلال 1962-2008م. *مجلة الحوار الفكري ،المجلد 13* العدد(16)، ص319.

6- لوصيف ،سفيان، (2009م). السجال اللغوي وتطور التعريب في الجزائر بعد الاستقلال . *مجلة المعيار ، المجلد 03* ، العدد(18)، ص380.

7- عاشور، سهام ،و فتحي بحة. (2021م). سياسة التعريب في الجزائر قراءة في الواقع والآفاق . *مجلة علوم اللغة العربية وآدابها ،العدد 13* المجلد(01)،ص 1633-1634.

8- القاسمي.، علي ،(2009م). التعريب والتنمية الشاملة . *مجلة اللغة العربية ،العدد ، المجلد11* (01)، ص139.

9- أوذاينية ،عمر ، و هنية حسني. (2015). السياسة اللغوية دراسة نظرية للمفهوم والأهداف من جهة نظر سوسيولوجية . *مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،المجلد 4* ، العدد(16)، ص154.

10- كالفي ،لويس جان. (2008م). حرب *اللغات والسياسات اللغوية*.: المنظمة العربية للترجمة. بيروت، لبنان.

11- الغازي ، محمد ، و زكرياء السرتي. (2018م). السيسات اللغوية في العالم العربي الرؤى والبدائل أبحاث محكمة. مطابع الرباط نت.

8.References (In Latin letters)

1- The Supreme Council of the Arabic Language. (1999 AD). The Supreme Council of the Arabic Language. The Arabic Language Magazine, Volume 01, Issue (01), p. 245. (Written in Arabic)
2- Report. (1973-1974 AD). Report of the Ministry of Primary and Secondary Education. Al-Asalah Magazine, Issue (17), p. 390. (Written in Arabic)
3- Kazar, Hassan. (2018 AD). Sociolinguistics in Modern Arabic Studies, Reception and Representations.: Dar Al-Rafidain for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon. (Written in Arabic)
4- Azzaz, Hasina. (2018 AD). The Arabic Language in Algeria between Legal and Legislative Legislation. Algerian Cultural Magazine. (Written in Arabic)
5- Halat, Khadija (2018 AD). Arabization of the School in Algeria after Independence 1962-2008 AD. Al-Hiwar Al-Fikri Magazine, Volume 13, Issue (16), p. 319. (Written in Arabic)
6- Lousif, Sofiane, (2009 AD). Linguistic debate and the development of Arabization in Algeria after independence. Al-Mi'yar Magazine, Volume 03, Issue (18), p. 380. (Written in Arabic)
7- Ashour, Siham, and Fathi Baha. (2021). Arabization policy in Algeria, a reading of reality and prospects. Journal of Arabic Language Sciences and Literature, Issue 13, Volume (01), pp. 1633-1634. (Written in Arabic)
8- Al-Qasimi, Ali, (2009). Arabization and comprehensive development. Journal of the Arabic Language, Issue, Volume 11 (01), p. 139. (Written in Arabic)
9- Odhainiya, Omar, and Haniya Hassani. (2015). Language policy, a theoretical study of the concept and objectives from a sociological perspective. Journal of Human and Social Sciences, Volume 4, Issue (16), p. 154. (Written in Arabic)
10- Calvi, Louis Jean. (2008). Language war and language policies.: Arab Organization for Translation. Beirut, Lebanon. (Written in Arabic)
11- Al-Ghazi, Muhammad, and Zakaria Al-Sirti. (2018). Linguistic Policies in the Arab World: Visions and Alternatives. Peer-reviewed research. Rabat Net Press. (Written in Arabic)

 E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894